خبراء ٣٠ دولة يقرون في البحرين

إعلان المنامة لمكافحة تمويل الإرهاب

وزير الخارجية: لا نملك سوى العمل معا لوضع حد للجماعات الإرهابية

وزير المالية: الإرهاب يعتمد على شبكات تدعم تنفيذ مخططاته الإجرامية

تغطية وليد دياب – أحمد عبدالحميد

تصوير أحمد العجيمي

اختتم مساء أمس اجتماع المنامة حول سبل مكافحة تمويل الإرهاب، بمشاركة خبراء من ٣٠ دولة، عقدوا ثلاث جلسات مغلقة، اتفقوا خلالها على إصدار إعلان المنامة لتجفيف منابع تمويل الإرهاب.

وكان وزيرا الخارجية والمالية قد افتتحا صباح أمس اجتماع المنامة، حيث أكد وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة أن التقدم السريع للمنظمات الإرهابية في المنطقة يهدد الجميع، فمنذ أحداث ١١ سبتمبر أصبحنا جميعا على دراية تامة بالتهديدات التي تفرضها هذه الجماعات إلى درجة أن جماعات إرهابية كداعش أصبحت تسيطر على مناطق شاسعة وتشكل تهديدا لسكانها وتعاملهم بوحشية، كما سيطروا على المعدات العسكرية التي تساعدهم في السيطرة على مناطق أخرى وقد طوروا من طرق تدعمهم في التمويل وتوفير الدعم المالي.

وأضاف الوزير أن الجميع يعلم أن الإمكانيات المالية لداعش تطورت في الآونة الأخيرة، حيث طورت قوات داعش صواريخ دمرت الاقتصاد في كل من العراق وسوريا في المناطق التي تقع تحت سيطرتها، حيث تم سرقة البنوك والسيطرة على عدد من الحقول النفطية وقاموا ببيع النفط في السوق السوداء، ما أصبح يوفر لهم مدخولا متناميا تتزايد وأن الطريق أمامنا طويل ولكن بكل بساطة لا نملك خيارات سوى أن نعمل سويا لوضع حد للجماعات الإرهابية بمنطقة الشرق الأوسط، وأنا كلي ثقة بأنكم على قدر العزم.

من جانبه أكد وزير المالية الشيخ احمد بن محمد آل خليفة التعهد بالدعم الكامل للمؤسسات المالية الدولية في أي تدابير يتم الاتفاق عليها خلال اجتماع المنامة حول سبل مكافحة تمويل الإرهاب فيما يتعلق بتحسين بناء القدرات والعمل على ضمان التنفيذ الفعلي لكل ما سينتهي إليه الاجتماع من توصيات.

وأوضح الوزير أن التنظيمات والجماعات الإرهابية تعتمد على شبكات توفر الدعم والتمويل اللذان يتيحان لها تنفيذ أعمالها ومخططاتها الإجرامية.

وقال الوزير إنه علينا جميعا أن نحول دون حصولها على هذا الدعم والتمويل، مشيرا إلى أن الهدف الأساسي للاجتماع هو تحديد أهم التحديات المرتبطة بمكافحة تمويل الإرهاب على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلى المستوى الدولي بوجه عام والتوصل إلى تصور متكامل حول سبل مواجهة هذه التحديات والتعامل معها.

ونوه الوزير بالخبرات الواسعة لمملكة البحرين في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، وذلك بحكم مشاركتها الفاعلة هي وسائر الدول الشقيقة الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجموعة العمل المالي المعنية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF) وباعتبارها دولة المقر للمنظمة الإقليمية التي تعمل على غرار المجموعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) على أنه أكد أن هذا لا يمنع ولا يتعارض مع التحديث والتطوير المستمرين للآليات المتبعة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب لضمان مواكبة التغيرات التي شهدتها عمليات تمويل الأعمال الإرهابية في الآونة الأخيرة الأمر الذي يضاعف أهمية الاجتماع ودوره في بلورة طرق ووسائل محددة للتعامل مع هذا الأمر.

وأعرب الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة عن تطلعه الى توصل الخبراء والمختصين المشاركين في الاجتماع إلى خطة محددة وواضحة المعالم للإجراءات والتدابير التي يتعين الأخذ بها وصولا إلى مزيد من المواجهة الحاسمة والرادعة لعمليات تمويل الإرهاب، وذلك على النحو الذي يكفل عدم إساءة استغلال المؤسسات المالية والمصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو استخدامها كقنوات لتمويل أعمال إرهابية أيا كانت صورتها.

○ وزير الخارجية يلقي كلمته في الجلسة الافتتاحية.

○ وزير المالية.

وأكد أنه قد تم تحقيق الكثير في مجال مكافحة تمويل الإرهاب ولكن هناك الكثير الذي يتعين تحقيقه مثل تطوير وسائل الرقابة والمتابعة وتحسين الممارسات والأساليب المتبعة والأخذ بأقصى درجات الحيطة والحذر، مشيرا إلى أن أهم العوامل التي يمكن أن تكون لها انعكاسات إيجابية مباشرة يتمثل في تحقيق المزيد من التواصل والتفاعل والفهم المشترك بين المختصين والمعنيين والمزيد من التعاون والتنسيق بين الأجهزة العاملة في هذا المجال سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وكانت الوفود قد ناقشت خلال الجلسة الأولى لاجتماع المنامة آليات الدعم الفني الذي ستقدمه الدول في مكافحة تمويل الإرهاب وسبل مكافحته، كما تمت مناقشة العلاقة ما بين كيفية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بتمويل الإرهاب، ودور مجموعة العمل المالي المعنية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF) وهي تختص بموضوعات أخرى من بينها غسيل الأموال وعدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك تمويل الإرهاب، وقد ناقشت الجلسة الأولى دور توصيات (FATF) في مكافحة تمويل الإرهاب حيث خرجت المجموعة بتوصيات في عام ٢٠١٢ حول كيفية التعامل مع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

إعلان المنامة

ملاحقة تمويل الإرهاب من الجماعات والأفراد.. والكشف عن الممولين

حماية الجمعيات الخيرية من استغلال الإرهابيين لجمع الأموال

نص إعلان المنامة على أنه أخذاً في الاعتبار أن مكافحة تمويل الإرهاب تمثل هاجساً يمس المجتمع الدولي بأكمله، ويستدعي تضافر جهود كافة الدول لضمان سلامة ونزاهة النظام المالي الدولي والحيلولة دون وصول كافة أشكال التحويلات المالية المشبوهة إلى الجماعات والتنظيمات الإرهابية، فقد وافقت مملكة البحرين خلال المؤتمر الدولي حول أمن واستقرار العراق الذي عقد في باريس مؤخراً على استضافة اجتماع رفيع المستوى لخبراء مكافحة تمويل الإرهاب لبحث سبل مكافحة تمويل الإرهاب سواء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو على المستوى الدولي بوجه عام.

وإثر نقاش متعمق فإن الوفود المشاركة في الاجتماع المذكور تدعو الدول والمؤسسات والمنظمات المالية الدولية إلى الخطوات التالية تماشياً مع أحكام القانون الدولي والاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب:

١) تعزيز المنظومة الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب من خلال التطبيق الكامل والفاعل لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات العلاقة الخاصة بمكافحة تمويل الارهاب، وذلك من خلال عدة وسائل ومنها:

- تحري وملاحقة تمويل الإرهاب على مستوى الجماعات أو الأفراد.
- التطبيق الكامل للعقوبات المالية المقررة على مستوى الأفراد أو الجهات طبقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات العلاقة.
- التعريف بصورة علنية بمموّلي الإرهاب والمساعدين عليه.
- إشراك القطاع الخاص بصورة إيجابية في جهود مكافحة تمويل الارهاب.
- ضمان أن خدمات تحويل الأموال أو الأصول مرخصة، وتحت الرقابة، وعرضة للعقوبة في حالة المخالفة.
- حماية المنظمات غير الهادفة للربح وأنشطة جمع التبرعات الخيرية من إساءة استغلالها من قبل الجماعات الإرهابية في جمع أو نقل أو استخدام الأموال، مع عدم إعاقة الأنشطة الخيرية المشروعة أو التشجيع على تجنبها.
- تطبيق أنظمة للإفصاح عن السيولة والحفاظ على صلاحية مصادرة الأموال ذات الصلة بتمويل الإرهاب.
- تطبيق الأنظمة الاحترازية الملائمة، بما في ذلك تلك ذات العلاقة بالتحويلات المصرفية.
- منع تمويل المشاركين في أعمال إرهابية خارجية، بما في ذلك السفر والأنشطة ذات العلاقة.

٢) المشاركة الكاملة في الإطار الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب، وذلك من خلال عدة وسائل ومنها:

- الانضمام إلى الشبكة الدولية للمنظمات الاقليمية التي تعمل على غرار الـ (FATF) والقيام بعمليات دورية للتقييم المتبادل.
- الانضمام إلى مجموعة «إجمونت».
- توفير التأهيل المهني المستمر للعاملين في مجال مكافحة تمويل الارهاب، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات.
- ضمان المشاركة الجادة والفاعلة من كل دولة في الجهود الدولية ذات العلاقة، بما في ذلك من خلال المساعدة القانونية المتبادلة تجاه الدول الأخرى التي تسعى إلى التحري عن أنشطة مرتبطة بتمويل الارهاب.

٣) مواصلة الجهد التحليلي لتقييم وتحديد مصادر وآليات تمويل الإرهاب، ودراسة كيف يمكن تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة أنشطة مثل:

- جمع الأموال للجماعات الإرهابية من خلال شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» ووسائل التواصل الاجتماعي.
- استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني والعملات الافتراضية من قبل العناصر الإرهابية سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات.
- استخدام دور العبادة والمؤسسات التعليمية في جمع أموال لتمويل الإرهاب.
- توفير الموارد الذاتية من خلال استغلال النطاقات الخارجة عن سيادة القانون والموارد الطبيعية والانتاج والتجارة غير المشروعة للعقاقير المخدرة.
- جمع التبرعات الخيرية بغرض تمويل جماعات ارهابية.

٤) التعاون مع مجموعة «إجمونت»، ومجموعة العمل المالي، والمنظمات الإقليمية التي تعمل على غرارها مثل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (MENAFATF)، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، والأمم المتحدة، لتقديم الدعم الفني الفاعل للدول وتمكينها من مكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز أجهزتها المختصة بهذا المجال، ويشمل ذلك الموارد المالية، والبشرية، والفنية.

٥) إظهار الدعم والالتزام على أعلى المستويات الرسمية بالتطبيق الفاعل لنظم مكافحة تمويل الإرهاب محلياً ودولياً بما في ذلك من خلال النظر في إمكانية عقد مؤتمر وزاري لترويج أفكار هذا الإعلان.

٦) دعم المبادرات الوطنية والإقليمية ومتعددة الأطراف التي من شأنها تعزيز المنظومة الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك ورش العمل والمؤتمرات والدورات التدريبية الرامية إلى تطوير الخبرات في هذا المجال على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو على المستوى الدولي بوجه عام.

٧) الترحيب بعمل مركز مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة الذي تم تأسيسه بمبادرة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، ودعوة الصندوق إلى مواصلة وتعزيز جهوده في مجال مكافحة تمويل الارهاب.

○ جانب من المؤتمر الصحفي في ختام أعمال الاجتماع.

السفير الأمريكي يصرح:

البحرين تلعب دورا قياديا في مكافحة تمويل الإرهاب

أشاد السيد توماس كراجسكي سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة في البحرين بالإجراءات التي تتخذها البحرين في مجال مكافحة تمويل الارهاب. وقال السفير الامريكي في تصريح لوكالة أنباء البحرين «بنا»، على هامش مشاركته في اجتماع «المنامة لمكافحة تمويل الارهاب» الذي بدأ أمس: ان البحرين رغم صغر حجمها تلعب دورا قياديا في مكافحة تمويل الارهاب وتجفيف منابعه، وذلك نظرا لخبرتها في المجال المالي والمصرفي. واكد ان تنظيم «داعش» يتلقى أمواله من النفط والاموال المسروقة وكذلك من خلال اختطاف الاشخاص وطلب الفدية مقابل الافراج عنهم.

مسئول فرنسي يشيد بتعاون دول الخليج في مكافحة الإرهاب

أكد مدير إدارة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال في وزاره المالية الفرنسية «جان باتيست كربونتيير» أن تعاون مملكة البحرين ودول الخليج العربي في هذا المجال الذي يأتي ضمن مشاركتهم في مجموعة العمل المالي المعنية بمكافحه غسل الأموال وتمويل الارهاب FATF يعبر عن وعي هذه الدول بحساسية الموضوع وضرورة محاربته. وفي تصريح خاص لوكالة أنباء البحرين «بنا»، شدد المسئول الفرنسي على أن تمويل الجهات الإرهابية لم يعد خطرا فقط في دول معينة كسوريا والعراق، بل امتد ليغطي مناطق أخرى ودول عربية أخرى، لذا جاءت ضرورة وضع حد لهذه الظاهرة، منوها بأن هناك قوانين دولية لمكافحة الارهاب، وأنه يأمل في أن اجتماع المنامة حول سبل مكافحة تمويل الارهاب أن يخرج بآلية مشتركة تجعل جميع الدول تتخذ مسارا واحدا في مكافحه الارهاب وتمويله.

كما أشاد مدير إدارة تمويل الارهاب وغسيل الأموال في وزاره المالية الفرنسية بمملكة البحرين بحسن تنظيم الاجتماع الذي يأتي تنفيذا للمبادرة التي أطلقتها المنامة في شهر سبتمبر الماضي خلال مشاركتها في المؤتمر الدولي الذي عقد بباريس حول أمن واستقرار العراق.